



تأملات في عقود النفط

دكتور

محمد أحمد عبدالعال

دكتوراه في القانون التجاري من جامعة عين شمس
مستشار قانوني بمكتب الحقوق للمحاماة والاستشارات القانونية

٢٠١٤

إن كان البترول رخيصاً فلماذا نقعد في الظلمة؟
وإذا كان ثميناً جداً فلماذا لا نجد اللقمة؟!
إن كنت بلا ذرة عقل فلماذا أسأل عن هذا؟
وإذا كان برأسي عقل فلماذا (إن كان ... لماذا)؟!

أحمد مطر - ديوان المسائل^(١)

^(١) لقب أحمد مطر بملك الشعراء، حيث يقول البعض إن كان أحمد شوقي هو أمير الشعراء فأحمد مطر هو ملكهم. أحمد مطر شاعر عراقي الجنسية ولد عام ١٩٥٤، وكان الابن الرابع بين عشرة أخوة من البنين والبنات، ولد في قرية التنومة، إحدى نواحي شط العرب في البصرة. وعاش فيها مرحلة الطفولة قبل أن تنتقل أسرته وهو في مرحلة الصبا، لتقيم عبر النهر في محلة الأصمعي، لمزيد من التفصيل عن حياة الشاعر أحمد مطر وأشعاره راجع هذا الرابط:

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D8%AD%D9%85%D8%AF_%D9%85%D8%B7%D8%B1

تمهيد

بمجرد الانتهاء من هذه الجملة يكون قد تم إنتاج أو استخراج خمسة آلاف برميل نفط من باطن الأرض أو عشرة آلاف بمجرد الانتهاء من هذه الجملة، أي ما يعادل مليون دولار أمريكي في الأسواق العالمية. فلو فرضنا أن هناك مؤشر لإنتاج النفط العالمي World Oil Production Index (WOPI) وليكن باللغة العربية (مانع) كمقياس للقيمة المالية، مثلما تقاس المسافات بالسنتيمتر الضوئية. فإن قيمة مانع تعادل في الدقيقة الواحدة ثمن شقة فاخرة في أعلى ناطحة سحاب في العالم (برج خليفة)^(١).

وبالمثل، فإن قيمة هذا المؤشر (مانع) في يوم ونصف تفوق الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكونغو^(٢)، وأيضاً قيمة هذا المؤشر خلال أربعة أيام تفوق كامل الميزانية السنوية المقررة لمساعدة قارة أفريقيا، وأخيراً، فإن قيمة هذا المانع خلال أسبوعين كفيلاً بالقضاء على الفقر المدقع في صفوف المليار وثلاثمائة مليون بشري على ظهر هذه المعمورة، والذي يعيش أي منهما بأقل من دولار وربع يومياً، بالطبع لا يمكن الحصول على أكثر مما تقدم ولكن العبرة أن نكون - كدول منتجة للبتترول - على قدر هذه المسؤولية^(٣).

وفي خضم هذه الثروة الهائلة وما ينجم عنها من تحديد مصير الأمم المنتجة للبتترول^(٤) وغيرها على حد سواء، لابد من تحديد قواعد اللعبة والتي تكمن في العقد المبرم بين الدولة المنتجة للبتترول والشركة الدولية التي سوف تقوم باستخراج البتترول وتكريره واستخدامه في كل مناحي الحياة للاستفادة القصوى من هذه الموارد وعدم إهدارها من جانب، وعدم نشوب أي نزاع في شأن تفسير أي من بنوده من جانب آخر. لذا لأبد من تحديد النمط التعاقد الذي يناسب

^(٢) راجع:

Tim Boykett et others <<Oil Contracts: How to Read and Understand a Petroleum Contract>>, ed. Version 1.1, time up press, 2012, p. 3.

^(٣) جدير بالذكر أن عدد سكان الكونغو حالياً قرابة ٧٥ مليون والناتج المحلي لها حوالي ٢٧ مليار دولار أمريكي، لمزيد من التفاصيل راجع هذا الرابط:

http://en.wikipedia.org/wiki/Democratic_Republic_of_the_Congo

^(٤) راجع:

Ibid, loc.cit.

^(٥) يتكون البتترول من سلاسل الهيدروجين والكربون التي تكونت نتيجة انضغاط المادة العضوية خلال ملايين السنين في باطن الأرض، مادة قديمة يسير بها نهج حياتنا، ويستخدم البتترول في كل مناحي الحياة، فقلما تجد مجال أو صناعة لا تعتمد على البتترول بدءاً من كونه وقوداً للسيارات والطائرات إلى دخوله في العديد من المواد التي حولنا دون أن يدور بخلد أحدنا ذلك إلا المختص، فمن الجدير بالذكر أن البتترول يدخل في تركيب الشموع ومعجون الأسنان والأدوية، سيما مسكنات الألم حتى الحاسب الآلي وكل مشتقات البلاستيك والدهانات والجلود الصناعية وإطارات السيارات ومستحضرات التجميل والعطور والإضافات الغذائية والأفلام الفوتوغرافية والملابس والأسمدة والمخصبات وخرائط المياه، بالإضافة إلى استخدامه في التدفئة، لمزيد من التفاصيل راجع هذا الرابط:

<http://gasoilenergy.com/2010/04/top-16-uses-of-petroleum>

الدولة المنتجة للبتروول والعمليات المزمع تنفيذها، ولا يقل بل أكثر من ذلك وطاة وأقوم قفلا البنود التي فحتوي عليها أي نمط عقدي.

ولقد تطورات عقود البتروول تطوراً كبيراً عما كان عليه الحال في الأيام الخالية، ولقد كان العامل الأساسي لهذا التطور هو الصراع الدائم بين مصالح كل من الدول المنتجة للبتروول والشركات الدولية العاملة في هذا المجال، فتغيرت عقود الامتياز عن الصورة التقليدية التي ظهرت به بالإضافة إلى ظهور العديد من صور العقود بدءاً بعقود المشاركة وعقود المشروعات المشتركة والمقاوله وانتهاءً بعقود تقديم الخدمات الفنية، بعبارة أخرى، بقدر تنوع صناعة البتروول تتنوع العقود المنظمة لها، ولكن يستخدم على نطاق واسع في هذه الأيام أربعة أشكال هي عقود الامتياز وعقود اقتسام الإنتاج وعقود الخدمات، مع الأخذ في الحسبان أن كلامنا هذا - وبالتالي البحث المائل- يقتصر على العقد الأساسي الذي بمقتضاه سوف يتم منح عملية التنقيب والاستخراج والإنتاج وليس العقود المتفرعة عن هذا العقد والتي قد تصل في مشروع كبير - بدون تجاوز- إلى قرابة مائة عقد. وسوف نعالج في هذا البحث ثلاث أنماط فحسب من العقود وهي الأنماط الأكثر استخداماً في الوقت الراهن. نستهل هذه الأنماط بعقود الامتياز في أولاً، ثم ننتاول ثانياً: عقود اقتسام الإنتاج على نختم هذه الأشكال بعقود الخدمات في ثالثاً.

أولاً: عقود امتياز البتروول Concession Agreements

مضى الاستعمار بامتيازاته، لا أقصد بالطبع المعنى المقبول أو الحسن للكلمة ولكن النمط الذي اتخذته عقود استغلال البتروول لفترة ربت عن أكثر من نصف قرن، دفعت فيه الدول النامية ثمناً باهظاً من طيب ثرواتها ليس عن طيب خاطر، وإنما لعدم خبرة من جانب واستغلال من جانب آخر أفقدها بالطبع كل توازن أبان إبرام هذه العقود إلى أن ظهرت في الأفق بعض الشركات المستقلة، فإعادت التوازن على استحياء.

ولقد ظلت ولا زالت عقود البتروول محجوبة عن الأعين ومحاطة بسرية كبيرة شملت كل مجالات صناعة البتروول، زعماء من الحكومات أنها تفعل ذلك لمقتضيات الأمن القومي وزعماء من الشركات أن الحساسية التجارية تحول والإفصاح عن هذه العقود.

ولا يعدو أن يكون عقد الامتياز في صورته التقليدية إلا أثر سئ في زمن غابر، اتسم بسمات فيها من الاجحاف والظلم ما أفقد الدول المنتجة للبتروول الكثير من ثرواتها، ولعل آية قولنا هذا تتمثل في الفترات الطويلة لهذه العقود والتي وصلت في بعضها إلى خمسة وسبعون عام^(١) ومنطقة الامتياز التي كانت تشمل في بعض الأحيان كل اقليم الدولة^(٢)، ناهيك عن

^(١) راجع المادة الأولى من عقد الامتياز المبرم بين شيخ قطر والشركة الإنجليزية الفارسية المحدودة المبرمة عام ١٩٣٥:

الملكية الكاملة لكل ما يخرج من باطن الأرض من بترول مقابل النذر اليسير من المال في صورة رسم أو إيجار أو ريع، والغريب أنه كان يتم إعفاء شركة البترول الدولية من جميع الرسوم والضرائب عن كل أنشطتها بما في ذلك الاستيراد^(٨). ويمكن تعريف عقد الامتياز البترولي بأنه التصرف الذي بموجبه تمنح الدول المنتجة للبترول لشركة أجنبية حق البحث والتنقيب والاستخراج، والاستغلال خلال مدة محددة مقابل نظير مالي يتفق عليه الطرفان مع الحرية المطلقة للشركة في ممارسة كل أنشطتها السابقة.

ولقد ظل الشكل التقليدي لعقد الامتياز رديحاً من الزمن هو المهيمن على التعاقدات البترولية، إلى أن تغيرت الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول المنتجة للبترول، وأهمها الأزمات التي أحاطت بالمنطقة آنذاك، حيث إن التغيير لم يتم بشكل تلقائي من خلال إعادة التفاوض بل نجم عن طريق الاستعادة من هذه الأزمات والنجاح في إدارتها بشكل يتلاءم مع مصالح الدول المنتجة للبترول^(٩)، وساعد أيضاً فيما تقدم ظهور بعض الشركات المستقلة عن شركات البترول الكبرى آنذاك^(١٠).

د. محمد لبيب شقير ود. صاحب ذهب: اتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية، المطبعة العالمية، الطبعة الثانية، ١٩٥٩-١٩٦٠، الجزء الثاني ص ٢٩.

^(٧) راجع المادة الأولى من الاتفاقية المبرمة بين شيخ قطر والشركة الإنجليزية الفارسية المحدودة المبرمة عام ١٩٣٥، والمادة الأولى من اتفاقية الكويت المبرمة عام ١٩٣٤ بين شيخ الكويت وشركة زيت الكويت (شركة بريطانية): د. محمد لبيب شقير ود. صاحب ذهب، المرجع السابق، الجزء الثاني ص ٢٩، ٩٣.

^(٨) راجع المادة السابعة من اتفاقية الكويت المبرمة عام ١٩٣٤ والمادة السابعة والعشرون والثامنة والعشرون من اتفاقية العراق المبرمة عام ١٩٢٥ بين كل من الحكومة العراقية وشركة النفط التركية، والمادة الحادية والعشرون من اتفاقية المملكة العربية السعودية المبرمة عام ١٩٣٣ بين كل من حكومة المملكة العربية السعودية وشركة استنדרد أويل كاليفورنيا: د. محمد لبيب شقير ود. صاحب ذهب، المرجع السابق، الجزء الثاني ص ٩٩، الجزء الأول ص ٢١٣، ٢١٢، الجزء الأول ص ١٣.

^(٩) مثلما حدث في الأزمة الإيرانية بين كل من إيران والشركة الانجلو- إيرانية، إذ رأت الحكومة الإيرانية عدم كفاية المقابل الذي تدفعه الشركة الأجنبية، وحاوت زيادة المقابل لكن الشركة رفضت فقامت الحكومة الإيرانية بإلغاء الامتياز، وهو ما دفع المملكة المتحدة إلى عرض الأمر على عصبة الأمم، وتم استئناف المفاوضات بناء على توسط عصبة الأمم وتم توقيع عقد جديد مع زيادة المقابل المالي، راجع:

د. حفيظة السيد الحداد، العقود المبرمة بين الدول والأشخاص الأجنبية (تحديد ماهيتها والنظام القانوني الحاكم لها)، دار المطبوعات الجامعية، ١٩٩٤، ص ١٧٦، ١٧٧.

^(١٠) يطلق على الشركات المهيمنة على صناعة البترول في ذلك الوقت الشقيقات السبع seven sisters وهما شركة استاندرد أويل أوف نيوجرسي Standard Oil of New Jersey وتكساس أويل Texas Oil وسكوني فاكيوم موبيل أويل Socony Vacuum Mobil Oil واستاندرد أويل أوف كاليفورنيا Standard Oil of California وشركة الخليج Gulf Refining Company ورويال دوتش- شل: British Petroleum ورويال دوتش- شل: Royal Dutch- Shell والبرتش بتروليم British Petroleum (B.P) ولكن لم تعد هذه الشركات هي المهيمنة على صناعة البترول حالياً في العالم حيث إن مجلة فاينانشيال تايمز حددت " في مارس ٢٠٠٧ الأخوات السبع الجديدة"، الأكثر نفوذاً في شركات النفط والغاز وهما شركة أرامكو السعودية

وبدأت مرحلة التغييرات الكبرى عندما قامت فنزويلا في عام ١٩٤٨ بإصدار تشريعياً بموجبه كرست مبدأ تقسيم الأرباح الناجمة عن النشاط البترولي بين شركات البترول الدولية والدول المنتجة للبترول من خلال فرض ضريبة ربح على الشركات بمعدل ٥٠% من الأرباح^(١١). وتأثرت الدول المنتجة للبترول في الشرق الأوسط بالتشريع الفنزولي، وطالبت شركات البترول الدولية العاملة في الشرق الأوسط بتعديل عقود امتيازها لتطبيق مبدأ مناصفة الأرباح، وهو ما حدث في المملكة العربية السعودية عندما أصدرت المرسوم الملكي رقم ٣٣٢١/٢٨/٢/١٧ والمرسوم الملكي رقم ٧١٣٤/٣٨/٢/١٧ والذي بموجبهما أبرمت حكومة المملكة العربية السعودية في عام ١٩٥٠ عقد مناصفة الأرباح بينها وبين شركة أرامكو Aramco الأمريكية، وبالمثل تم تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح على الشركات البترولية العاملة بالكويت في عام ١٩٥١^(١٢).

وبعد ذلك، تحديداً في عام ١٩٦٤، لاح في الأفق مبدأ التخلي عن الأراضي غير المستغلة من قبل شركات البترول الدولية، ففي العراق بعد عزل الملك عبدالله، قامت الحكومة العراقية بسحب الامتيازات بالنسبة للمناطق التي لم يتم الاكتشاف فيها. كذلك الأمر، تم تطبيق مبدأ التخلي عن الأراضي غير المستغلة في العقد المبرم بين الحكومة المصرية وشركة أموكو الأمريكية في عام ١٩٧٤^(١٣).

وهكذا تغير شكل الامتيازات البترولية كثيراً عما كان عليه الحال في الأيام الخالية، حيث استطاعت الدول المنتجة للبترول في الشكل الحديث لعقود الامتياز المشاركة في إدارة واستغلال

(المملكة العربية السعودية)، وشركة غاز بروم (روسيا)، والشركة الوطنية الصينية للبترول (CNPC) (الصين)، والشركة الإيرانية (NIOC) وشركة النفط الفنزويلية (فنزويلا)، وشركة بترويراس (البرازيل)، وشركة بتروناس (ماليزيا)، لمزيد من التفاصيل حول الكارتل النفطي أو الشقيقات السبع، راجع: Carola Hoyos, <<The new Seven Sisters: oil and gas giants dwarf western rivals>>, 2007.

^(١١) راجع:

د. سراج حسين أبو زيد، التحكيم في عقود البترول (دراسة متعمقة تتضمن عرضاً تفصيلاً لموقف الفقه والقوانين الوطنية، والاتفاقيات الدولية، وأحكام محاكم التحكيم وخاصة الصادرة في مجال البترول، وذلك بشأن المسائل المتعلقة بالقانون الواجب التطبيق على اتفاق التحكيم، والإجراءات وموضوع النزاع)، دار النهضة العربية، ٢٠١٠، ص ٥٦، ٥٧.

^(١٢) راجع:

د. أحمد حلمي خليل هندي، عقود الامتياز البترولية وأسلوب حل منازعاتها، دار الفتح للطباعة والنشر، ٢٠١٣، ص ٢١٦.

^(١٣) راجع:

د. محمد يوسف علوان، النظام القانوني لاستغلال عقود النفط في الأقطار العربية: دراسة في العقود الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، ١٩٨٢، ص ٦٣ وما بعدها.

ثروتها البترولية مع الأخذ بمبدأ مناصفة الأرباح، بالإضافة إلى التخلي عن الأراضي غير المستغلة من قبل شركات البترول الدولية^(٤).

ثانياً: عقود اقتسام الإنتاج (PSA) Production Sharing Agreement

في منتصف القرن المنصرم، أبدت الدول المنتجة للبترول استيائها البالغ إزاء الامتيازات التقليدية، فقامت بسلسلة من التأميمات المتتالية في مختلف الدول المنتجة للبترول وإلغاء الامتيازات الممنوحة لشركات البترول الدولية، واستطاعت بعض الدول التي تقوم بإنتاج البترول على مدار السنون الطويلة القيام بتطوير شركاتها الوطنية مثل المملكة العربية السعودية وإيران وفنزويلا، ولكن هذا الاختيار كان بالنسبة للدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض أمراً صعب المنال، وفي نفس الوقت لا يمكن اللجوء إلى عقود النمط التقليدي لعقد الامتياز الذي لا ترى فيه الدول المنتجة للبترول سيادتها، آنذاك ظهرت عقود اقتسام الإنتاج لسد هذه الثغرة.

أول دولة تبنت عقود اقتسام الإنتاج أو المشاركة في الإنتاج في تعاقباتها البترولية هي أندونيسيا عندما أصدرت القانون رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٦١ ، وتم إبرام أول عقد بموجب هذا القانون في عام ١٩٦٦ وتم فيه إقرار مبدأ المشاركة في الإنتاج. ومفاد عقود اقتسام الإنتاج أن تتحمل شركة البترول الدولية كل نفقات البحث والتقيب والاكتشاف والإنتاج، على ألا تقل عن حد معين يتفق عليه آنذاك ويسترد في حالة الإنتاج التجاري، بينما في حالة عدم الكشف عن البترول لا يحق لشركة البترول الدولية المطالبة بأي نفقات. وإذا تم التوصل إلى الإنتاج بكميات تجارية تحصل شركة البترول الدولية على هذه النفقات، بالإضافة إلى حصة في البترول المنتج، وكانت تتراوح مدة هذا العقد بين ٢٥ عاماً إلى ٣٠ عاماً ، وإن كانت في بعض الأحيان قد تصل إلى أربعين عام^(٥).

وتتمتع عقود اقتسام الإنتاج بأهمية خاصة في تاريخ عقود البترول، حيث إنها تطورت في ستينيات القرن المنصرم وانتشرت في التسعينيات من نفس القرن. وعلى الرغم من تراجع شعبية هذا النمط من العقود إلا أن البعض لا يزال يلجأ إليها، سيما في تعاقبات الدول النامية ذات الدخل المتوسط والمنخفض. ويقول توماس ولد Tomas Waelde لقد استطاع عقد اقتسام الإنتاج - خلافاً للواقع - التوفيق بين الاعتبارات السياسية والتكافؤ المادي إذا ما قورن بعقود الامتياز لإظهار الدولة بمظهر المهيمن لإسباغ السيادة الوطنية، بينما الواقع يغير ذلك، لذا يعد

^٤ (لمزيد من التفصيل حول نظام التخلي عن المساحات غير المستغلة راجع:

د. سراج حسين أبوزيد، المرجع السابق، ص ٦٠ وما بعدها.

^٥ (حول عقود اقتسام الإنتاج راجع:

Stephenson Harwood, << Production sharing contracts: an analysis of comparative practice in certain African jurisdictions>>, United Nations Conference on Trade and Development.

عقد اقتسام الإنتاج ذا أهمية كبرى بالنسبة للدول التي تريد تأكيد سيادتها على الموارد البترولية، على الرغم من غياب الأمور الإدارية والمالية على حد سواء، لذا فقد عزفت بعض الدول عن تبني هذا النمط في عقودها المستقبلية مثل كازاخستان، لأنها ترى أن هذا النمط من العقود لا يستخدم إلا من قبل الدول النامية أو التي تمر بفترات انتقالية لكون هذه الدول تعدم المصادر المالية والوسائل الفنية التي من خلالها تستطيع تطوير هذه الصناعة، بينما مضامين استخدام الموارد البترولية في كازاخستان- مثل التكلفة العالية للإنتاج وشبكة المواصلات الممتدة في كل أنحاء الدولة ومرافق المعالجة الداخلية المحدودة- تجعل من عقد المشاركة في الإنتاج نظاماً غير ملائماً، بالإضافة إلى الصعوبة في الإدارة والتطبيق العملي الأمثل لهذا العقد، حيث إن الممارسة العملية أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن كازاخستان لم تجني المقابل العادل أو الملائم إزاء استخدام هذا النمط من العقود حتى في حالات ارتفاع أسعار المواد الأولية، لدرجة أن التشريع المعمول به بدءاً من عام ٢٠١٠ في كازاخستان حظر التعاقد من خلال عقود اقتسام الإنتاج في عقود البترول^(٦).

وبخلاف السرية التي تعتم على كافة التعاقدات البترولية، ترى كازاخستان ضرورة إتاحة كل تعاقداتها البترولية على هيئات المجتمع المدني للوفاء بمتطلبات الشفافية والإفصاح، وترى فيهما أحد دعائم الحوكمة والحفاظ على الموارد البترولية، حيث يعود الإفصاح بفوائد عديدة على الدولة والأفراد على حد سواء، من خلال إبداء الرأي والتحليل الدقيق ليس فحسب لبنود هذه العقود، بل لكل ما يسبقها كالشروط الأولية للعطاء وهل تمت هذه الشروط بحيادية وموضوعية أم لا، وأيضا هل تم توزيع الحصص كما ينبغي أم لا - لا أقصد بالطبع كما هو وورد في بنود العقد، بل بما حدث فعليا- بعبارة أخرى، هل ما حدث في الواقع هو انعكاس حقيقي لبنود العقد، أي إلى أي مدى تم الالتزام بالنصوص العقدية.

وتهدف كازاخستان مما تقدم، أن تكون على قائمة الدول العشر المنتجة للبترول في العالم بحلول عام ٢٠١٥^(٧)، سيما إذا أخذنا في الحسبان التعداد السكاني الصغير والمستوى

^٦ (راجع:

Ingilab Ahmadov and others translated by Dmitry Matchin and others <How to scrutinise a Production Sharing Agreement: A guide for the oil and gas sector based on experience from the Caspian Region>> International Institute for Environment and Development (IIED), 2012, p. 20 and 21.

^٧ (جدير بالذكر أن كازاخستان تحتل حالياً المركز السابع عشر، على الرغم من أن احتياطاتها النفطية تعادل احتياطات العراق الذي يحتل المركز السابع، ويعزى ذلك إلى أن البترول في كازاخستان يوجد بها في طبقات عميقة، وهذا ما يفسر التأخر في استغلاله، وتعد كازاخستان إحدى أهم الدول المنتجة للغاز في آسيا، راجع هذا الروابط:

http://en.wikipedia.org/wiki/List_of_countries_by_oil_production
<http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%83%D8%A7%D8%B2%D8%A7%D8%AE%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86>

العالي من المعرفة الفنية والأيدى العاملة ذات المهارة العالية، والتعهدات الحكومية في شأن الإصلاح الديمقراطي^(١٨).

يبين لنا مما تقدم، الفرص والتحديات التي من خلالها تستطيع كازاخستان الاستفادة الكبرى من مواردها البترولية، ولكنه رهان كبير لكي يتم تحقيقه يجب الاستفادة من خبرات الدول التي سبقتها في إنتاج البترول.

وأخيراً، يرى البعض - ونشاركه الرأي- أن كل من الشفافية، والالتزام بالمعايير الحسابية، ومشاركة المجتمع، بل مراجعة الجوانب المختلفة للتعاقدات البترولية هما- وبحق- العائد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للصناعات الاستخراجية^(١٩).

ومن جانبنا، نرى أنه لا يمكن - بأي حال من الأحوال- إنكار الأهمية الكبرى لتحديد نوع العقد الذي يكون الأنسب في العملية البترولية التي ترنو الدول المنتجة للبترول إلى تحقيقها، ولكن لا يمكن القول بأن نوع ما هو الأنسب في كل الحالات، بل لا ريب في اختلاف أهمية كل نوع من أنواع العقود موضوع هذا البحث، حسب طبيعة وحجم الظروف المحيطة بعمليات الاستخراج والإنتاج. ولا يغيب عن البال، إنه قد يكون أكثر أهمية ليس نوع العقد الذي قد لا يكون إلا التسمية- التي أسبغها المتعاقدون على موضوع التعاقد- بينما البنود تحتوي على مضامين أخرى، مثلما أوضحنا قبلاً في شأن عقد تقاسم الإنتاج، وخير دليل على صحة قولنا، ما قامت به إيران إزاء تعاقدتها منذ عام ١٩٩٥ من دمج لأحكام كل من عقد تقاسم الإنتاج وعقد تقديم الخدمات وإن كانت أقرب للأخير، لنرى في هذا الدمج، هجيناً بين نوعين من العقود استطاعت من خلاله إيران تحقيق منافع كبرى رغم العقوبات المفروضة عليها^(٢٠)، وجدير بالذكر أن إيران تملك الآن أكبر احتياطي للغاز وثالث أكبر احتياطي للنفط على مستوى العالم.

وعلى الرغم من عدم وضوح طبيعة هذا العقد، الذي اطلق عليه اتفاق إعادة الشراء **Buy- Back Agreement**، إلا إنه لاقى اهتماماً بالغاً من قبل القائمين على صناعة البترول في المؤتمر الدولي المنعقد في لندن الذي شارك فيه أكثر من ٤٥٠ وفد من قرابة ١٥٠ شركة ومنظمة على مستوى العالم. ومفاد هذا العقد، هو قيام الشركة الوطنية بالإدارة، بينما التمويل المالي لكافة مراحل الاستخراج والإنتاج وبرنامج العمل والتكنولوجيا والإنشاءات وأعمال التطوير تكون على عاتق شركة البترول الدولية، وفي النهاية يتم اقتسام العائد بعد استرداد شركة البترول الدولية للنفقات، حسب النسبة التي تم الاتفاق عليها^(٢١).

^{١٨} (راجع:

Ingilab Ahmadov and others translated by Dmitry Matchin and others, op. cit., p. 51.

^{١٩} (المرجع السابق، ص ٥١.

^{٢٠} لمزيد من التفصيل حول الدمج بين عقدي تقاسم الإنتاج وعقد تقديم الخدمات، راجع:

Kirsten Bindemann, <<Production-Sharing Agreements: An Economic Analysis>>, Oxford Institute for Energy Studies, 1999, p. 75 and ff.

^{٢١} لمزيد من التفصيل حول اتفاق إعادة الشراء الإيراني راجع:

لكن هذا العقد كان محلاً لجدل كبير من قبل الأوساط المعنية، على الرغم من الترحيب به في مستهل الأمر، ويعزى ذلك إلى تدخل البرلمان الإيراني للحد من معدلات الربح، سيما أن معدل الإنتاج يقل على المستوى البعيد. وتتجه إيران الآن إلى تبني عقد جديد يجمع بين جذب الاستثمارات الأجنبية ومراعاة القيود الدستورية التي تحظر تملك الاجانب للثروات البترولية، والابتعاد كلية عن عقد إعادة الشراء الذي نجم عنه العديد من المشاكل مع شركات البترول الدولية. ويتوقع البعض لجوء إيران إلى أحد أنواع عقود الخدمات، مع نسبة عالية من العائد لشركة البترول الدولية يمكن من خلاله جذب هذه الشركات.

ثالثاً: عقود تقديم الخدمات Service Agreements

لقد أبدت بعض الدول المنتجة للبترول في السنوات الأخيرة اهتمامها بتبني عقد تقديم الخدمات، بديلاً عن عقد اقتسام الإنتاج وعقد الامتياز. وعقد تقديم الخدمات هو عقد طويل المدة، من خلاله تقدم شركة البترول الدولية نيابة عن حكومة الدولة المضيفة - مقابل رسوم يتم الاتفاق عليها في هذا العقد- باستخراج وإنتاج البترول أو الغاز الطبيعي، الذي تكون السيطرة الكاملة عليه في أغلب الحالات لحكومة الدولة المضيفة، وهذا الجدول يوضح الفرق بين عقود تقديم الخدمات وغيرها من العقود على النحو التالي:

أنواع عقود البترول^(٢٢):

عقود الخدمات	عقود اقتسام الإنتاج	عقود الامتياز	
الشركة الوطنية	الشركة الوطنية	شركة البترول الدولية	ملكية حقل البترول
الشركة الوطنية	الشركتين معاً	شركة البترول الدولية	ملكية النفط الخام
الشركتين معاً	شركة البترول الدولية	شركة البترول الدولية	إدارة حقل البترول
أتعاب شاملة	نسبة من الإنتاج	غير متاح أو معروف	أتعاب شركة البترول الدولية
الشركتين معاً	الشركتين معاً	شركة البترول الدولية	تحمل المخاطر

Hooman Farnejad, << How Competitive is the Iranian Buy-Back Contracts in comparison to Contractual Production Sharing Fiscal Systems?>>, p. 7 and ff.

Kirsten Bindemann, <<Production-Sharing Agreements: An Economic Analysis>>, Oxford Institute for Energy Studies, 1999, p. 75 and 79.

^(٢٢) راجع هذا الجدول:

Abbas Ghandi and C.-Y. Cynthia Lin, op. cit., 2013, p. 7.

إن الاتجاه نحو عقود تقديم الخدمات يذكرنا بما حدث عند الانتقال من عقود الامتياز إلى عقود اقتسام الإنتاج عام ١٩٦٦، ولقد كان العامل الأساسي لتبني عقود اقتسام الإنتاج آنذاك هو سيطرة شركات النفط الدولية على أسعار النفط العالمي وسيادة الدول على ثرواتها النفطية، بينما العامل الأساسي لتبني عقود تقديم الخدمات هو - جزئياً - تأكيد سيادة الدول على ثرواتها النفطية من جانب، والحاجة إلى رأس مال الشركات الدولية والمعرفة الفنية التي تملكها هذه الشركات^(٢٣) في مجالات تطور النفط والغاز الطبيعي في الدولة المنتجة للبتترول من جانب آخر.

لقد رأيت العديد من الدول داخل وخارج الأوبك في عقد تقديم الخدمات نموذجاً يمكن من خلاله الموازنة بين مراعاة القيود التشريعية والدستورية التي تحظر تملك الأجانب للثروات البترولية، والحاجة الماسة إلى رأس مال الشركات الدولية وخبرتها في هذا المجال، حيث إن السيادة كانت هي الباعث نحو تبني عقود تقديم الخدمات في العمليات البترولية. ولاحق في الأفق عقود تقديم الخدمات في أواخر ثمانينات القرن المنصرم ومطلع التسعينات من نفس القرن في العديد من القوى البترولية العظمى المنتجة للبتترول، حيث وقعت فنزويلا أول عقد تقديم خدمات بترولية في عام ١٩٩١ والكويت عام ١٩٩٢ وإيران عام ١٩٩٥، وتبعتهما العديد من الدول كالعراق والمكسيك وبوليفيا والإكوادور وتركمانستان كبديل لعقود اقتسام الإنتاج^(٢٤).

مع الأخذ في الحسبان أن عقود تقديم الخدمات ليس على درجة واحدة، بل تختلف فيما بينها من حيث النفقات التي يحتاجها المشروع، وحق إدارة حقل التطوير موضوع العقد ومقابل العقد وتحمل المخاطر، فعلى سبيل المثال، في العقود التي أبرمتها إيران ليس هناك أي فرصة لتغيير سقف النفقات التي تم الاتفاق عليها، ويؤدي ذلك بالطبع إلى زيادة حجم المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة الدولية. ومن جانب آخر، هل المقابل يمكن أن يحسب على أساس وحدات الإنتاج مثلاً فعملت فنزويلا في أحد تعاقدتها أم ماذا. وأخيراً، ليس كل أنماط عقود الخدمات متماثلة في درجة المخاطر التي قد تتحملها الشركة الدولية والشركة الوطنية في العمليات البترولية، فعلى الرغم من أن معيار ذلك هو النفقات المالية للمشروع مثلاً الحال في عقود إعادة الشراء التي تبنتها إيران إلا أن الوضع قد يختلف في الأنماط الأخرى من عقود الخدمات^(٢٥).

^(٢٣) إن مصطلح المعرفة الفنية أعم وأشمل من مصطلح التكنولوجيا (التقانة)، حيث يتضمن مصطلح المعرفة الفنية إدارة المشروع، بعبارة أخرى كيف يتم الاستثمار الأمثل لرأس المال بشكل يعظم من فوائد المشروع.

^(٢٤) راجع:

Abbas Ghandi and C.-Y. Cynthia Lin, <<Oil and Gas Service Contracts around the World: A Review >>, 2013, p. 3.

^(٢٥) حول عقود إعادة الشراء والتي تم فيها الدمج بين عقود اقتسام الإنتاج وعقود تقديم الخدمات وإن كانت للأخيرة أقرب، راجع:

وفي هذا الصدد، أبدت الكويت اهتمامها بثلاث أنماط من عقود الخدمات منذ أوائل التسعينات، وتضمن النمط الأول خمس عقود مع كل من برتش بتروليوم وشل وشيفرون وإكسون وتوتل. وفي نفس الوقت قدمت وزارة النفط الكويتية وشركة نفط الكويت مبادرة قوبلت بالرفض من المجلس الأعلى للبتترول ومجلس الأمة نظراً للقيود الدستورية حول تملك الأجانب للموارد البترولية الكويتية في عام ١٩٩٥. وفي عام ١٩٩٩ أعلنت الحكومة الكويتية عن تبنيها لنمط آخر من عقود الخدمات يسمى عقود الخدمات التشغيلية *operating service contract (OSA)* ولكن مشكلة هذا النمط من عقود الخدمات تكمن في تنازع الاختصاص بين أجهزة الحكومة المختلفة بشكل لا يؤدي إلى إمكانية إبرام أي تعاقد. وفي عام ٢٠١٠، وقعت دولة الكويت مع شركة شل على نمط جديد من أنماط عقود الخدمات، يسمى بعقد الخدمات الفنية المتطورة *enhanced technical service agreements (ETSAs)* لتطوير حقل غاز طبيعي وآخر بين الكويت وشركة شيفرون لتطوير حقل البرقان^(٢٦).

وفي عقود الخدمات الفنية المتطورة لا يكون للشركة الدولية ثمة سيطرة على النفط أو الغاز الكويتي، وهذا النمط من العقود لا يعد من قبيل عقود الخدمات التشغيلية، بل يجاوز بخطوة عقود الخدمات الفنية *technical service agreements (TSAs)* ، وفيه تكون رسوم الخدمة المقدمة من الشركة الدولية عالية جداً مما يعد حافزاً للشركات الدولية، ولجأت دولة الكويت إلى مثل هذا النمط من عقود الخدمات لفك حالة الجمود في التعاقدات البترولية، سيما مع عدم إحراز ثمة تقدم ملموس في مشروع الكويت^(٢٧). وتكمن المزية الأساسية في هذا النمط في عدم الحاجة إلى موافقة البرلمان على عقود البترول، ومع ذلك يثير هذا النمط الجدل السياسي نظراً للرسوم الباهظة التي يتم دفعها للشركة الدولية، كما أن الصراع الدائر بين كل من البرلمان وإزاء حقه في التشريع والحكومة التي ترى مبالغة كبيرة في التزامها بموافقة البرلمان ما يجعل من تبني هذا النمط ليس بالأمر اليسير، كما أن ديوان المحاسبة يتشكك في دفع الحكومة عشرة أضعاف الرسوم التي يمكن أن تدفعها في عقود الخدمات الفنية^(٢٨).

Hooman Farnejad, op. cit., p. 7 and ff.

^{٢٦} (حول تعاقدات الكويت بشأن عقود البترول، راجع:

Alessandro Bacci, <<Kuwait's O&G Contractual Framework and the Development of a Modern Natural Gas Industry>>, DAO Online, 2011, p. 21.

^{٢٧} (يقصد بمشروع الكويت المشروع الأخير والذي قدم لمجلس الأمة الكويتي في فبراير ٢٠٠٥ في شأن إبرام عقود تطوير النفط بالكويت، سيما حقول الشمال وهم الروضتين والصابرية والرتقة والعبدي، لمزيد من التفصيل حول عقود تطوير حقول الشمال، راجع:

د. عزيزة الشريف، عقود تطوير حقول الشمال استراتيجيتها وطبيعتها القانونية، مجلة المحامي الكويتية، السنة التاسعة

والعشرون أبريل/مايو/يونيو ٢٠٠٥، ص ٩١-١٥.

^{٢٨} (المرجع السابق، ص ٢٢.

إن عقود الخدمات الفنية المتطورة ليست حلاً سحرياً لفك حالة الجمود الحالية، سيما إن الشركات الدولية أقل تحمساً لهذا النوع من العقود عن عقود الخدمات التشغيلية التي كانت هدفاً من ذي قبل لمشروع الكويت، علاوة على ذلك، يتخوف البعض إزاء عدم ميل الشركات الدولية لهذا النوع من العقود لجوئها إلى تعظيم العائد على المدى القصير عن طريق مضاعفة الإنتاج على حساب خطة العمل المأمولة على المدى البعيد. وفي الواقع، ترى الشركات الدولية إنه يمكن تبني نمط عقود الخدمات الفنية المتطورة، طالما يمكن استرداد النفقات التي تتكبدها الشركة الدولية، وذلك لمجرد التواجد في السوق الكويتي على أمل التوصل إلى إبرام عقد خدمات تشغيلية يمكن من خلاله الحصول على العائد الملائم، وإلا اعتبر دخول السوق الكويتي من قبيل فقدان المواد الاقتصادية لهذه الشركات.

إن إشكالية عقود الخدمات الفنية المتطورة تدور وجوداً وهدماً حول عدم التوازن العقدي بين الشركات الدولية من جانب وشركة نفط الكويت من جانب آخر، لذا فإن مراعاة التوازن العقدي في مثل هذا النمط من العقود من خلال توافر الحافز الملائم، يجعل الشركة الدولية لا تميل إلى تعظيم الإنتاج على المدى القصير، وفي نفس الوقت انتهاج التكنولوجيا الملائمة للمشروع.

وأخيراً، وقعت شركة شل في فبراير ٢٠١٠ عقد خدمات فنية متطورة مع شركة نفط الكويت لاستغلال بعض آبار الغاز التي تم اكتشافها عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٦ (٢٠-٢٥ مليار برميل من الغاز الثقيل والحمضي^(٢٩)) في منطقة الصابرية وأم نفا في شمال الكويت، إلا أن هذا المشروع ينمو ببطء شديد، وبالمثل وقعت شركة بتروفاك Petrofac في أغسطس ٢٠١٠ عقد خدمات فنية متطورة مع شركة نفط الكويت لزيادة القدرة الإنتاجية لحقول الغاز في الصابرية والروضتين.

محمل القول، إن مستقبل التعاقدات البترولية الكويتية مشوب بالغمام إزاء الابقاء على الوضع الراهن أي التعاقد من خلال عقود الخدمات الفنية المتطورة أو البحث عن بديل آخر. لكي يتم إعادة الأمور إلى نصابها الصحيح لابد من إعادة التوازن في شأن تعاقدات مؤسسة البترول الكويتية والشركات الدولية، وخير مثال على ذلك تعاقدات كل من العراق وكردستان (منطقة حكم ذاتي في العراق)، فبينما لم تقدم بغداد عقود خدمات عادلة، فعلى العكس من ذلك كردستان التي منحت حصة من الأرباح للشركات الدولية، إلا أن ذلك سبب لها العديد من

^{٢٩} (الغاز الحمضي هو الغاز الذي يحتوي على نسبة عالية من الكبريت، فمن المعلوم أن الغاز يحتوي على نسبة من الكبريت، ولكن هذه النسبة في المعدل الطبيعي لا تتجاوز ٠.٥ %، أما إذا تجاوزت هذه النسبة، فإن الغاز يعتبر حمضياً ولا بد من تحليته، راجع هذا الرابط:

http://en.wikipedia.org/wiki/Sour_crude_oil

المشاكل مع الحكومية العراقية لمخالفة صريح نصوص القانون العراقي الذي يحظر تملك شركات البترول الدولية للنفط العراقي^(٣٠). على أي حال، فلقد اثبت الواقع العملي أن عقود الخدمات الفنية المتطورة لم تفي بالهدف المنشود إزاء عدم ميل شركات البترول الدولية لها من جانب، وعدم خبرة الدولة المضيفة من جانب آخر^(٣١).

^{٣٠} لمزيد من التفصيل راجع:

Ben Holland, << Are Kurdistan's oil contracts constitutional?>>, 2012, p. 28 and 29.

^{٣١} راجع هذا الرابط:

<http://www.alaan.cc/pagedetails.asp?nid=100632&cid=76>

خاتمة

لقد ألقينا الضوء في الصفحات السابقة على العقود التي تبرمها الدول المنتجة للبتترول والمشاكل المتعلقة بها ومدى وفاء هذه العقود باحتياجات الدول المنتجة للبتترول والشركات الدولية على حد سواء. وثبت لنا- بما لا يدع مجالاً للشك- إنه لا يمكن في كل الأحوال القول بأن نمط ما من العقود هو الأنسب، فلا زال الواقع يكشف لنا عن مضامين كانت من قبل غير متوقعة، بالإضافة إلى الظروف المختلفة لكل عملية بتترول على حدى، منها ما يجذب الشركات الدولية ومنها ما هو خلاف ذلك، بعبارة أخرى، لكل عملية بترولية معطياتها التي تتوجب اختيار النمط الأمثل لها بما يتفق والظروف والقيود الدستورية التي تقف حائلاً يعوق إبرامها.

مجمل ماسبق، لكي يتم تحديد النمط الأمثل نرى أنه لا بد من الدراسة الكافية لكافة معطيات ومضامين العملية البترولية، نأهيك عن الأخذ في الحسبان عدم إهدار هذه الثروة القومية التي يسير بها نمط حياتنا ومراعاة كافة القيود القانونية والدستورية والهدف منها، مع الاستفادة من الخبرات السابقة في هذا المجال. لذا نرى من جانبنا، أنه لا بد من دراسة كل حالة على حدة وتحديد النمط التعاقدى الأمثل لها، على ألا يكون في كل الأحوال عقد الامتياز التقليدي على النحو المبين قبلاً.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- د. أحمد حلمي خليل هندي، عقود الامتياز البترولية وأسلوب حل منازعاتها، دار الفتح للطباعة والنشر، ٢٠١٣.
- د. حفيفة السيد الحداد، العقود المبرمة بين الدول والأشخاص الأجنبية (تحديد ماهيتها والنظام القانوني الحاكم لها)، دار المطبوعات الجامعية، ١٩٩٤.
- د. سراج حسين أبوزيد، التحكيم في عقود البترول (دراسة متعمقة تتضمن عرضاً تفصيلاً لموقف الفقه، والقوانين الوطنية، والاتفاقيات الدولية، وأحكام محاكم التحكيم وخاصة الصادرة في مجال البترول، وذلك بشأن المسائل المتعلقة بالقانون الواجب التطبيق على اتفاق التحكيم، والإجراءات وموضوع النزاع)، دار النهضة العربية، ٢٠١٠.
- د. عزيزة الشريف، عقود تطوير حقول الشمال استراتيجيتها وطبيعتها القانونية، مجلة المحامي الكويتية، السنة التاسعة والعشرون أبريل/مايو/يونيو ٢٠٠٥، ص ١٥-٩١.
- د. فهد محمد العفاسي، عقود الثروات الطبيعية في ظل اتفاقيات المشاركة الأجنبية (العقود النفطية نموذجاً) دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧.
- د. محمد يوسف علوان، النظام القانوني لاستغلال عقود النفط في الأقطار العربية: دراسة في العقود الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، ١٩٨٢.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Abbas Ghandi and C.-Y. Cynthia Lin <<Oil and Gas Service Contracts around the World: A Review>>, Davis, 2013.
- Alessandro Bacci, <<Kuwait's O&G Contractual Framework and the Development of a Modern Natural Gas Industry>>, DAO Online, 2011.
- Ben Holland, << Are Kurdistan's oil contracts constitutional?>>, 2012.
- Carola Hoyos, <<The new Seven Sisters: oil and gas giants dwarf western rivals>>, 2007.
- Ernest E. Smith, << From Concessions to Service Contracts>>, Tulsa Law Review, Issue 4 International Energy Law Symposium, Volume 27, 1992.
- Hooman Farnejad, << How Competitive is the Iranian Buy-Back Contracts in comparison to Contractual Production Sharing Fiscal Systems?>>.
- Ingilab Ahmadov and others translated by< Dmitry Matchin and others <How to scrutinise a Production Sharing Agreement: A guide for the oil and gas sector based on experience from the Caspian Region>> International Institute for Environment and Development (IIED), 2012.

- Jenik Radon, <<The ABCs of Petroleum Contracts: License-Concession Agreements, Joint Ventures, and Production-sharing Agreements>>.
- Jenik Radon, <<How to negotiate the “right” petroleum contract>> UNDP Discussion Paper No.6.
- Kirsten Bindemann, <<Production-Sharing Agreements: An Economic Analysis>>, Oxford Institute for Energy Studies, 1999.
- Michael Likosky, <<Contracting and regulatory issues in the oil and gas and metallic minerals industries >>, 2007.
- Stephenson Harwood, << Production sharing contracts: an analysis of comparative practice in certain African jurisdictions>>, United Nations Conference on Trade and Development.
- Tim Boykett et others <<Oil Contracts: How to Read and Understand a Petroleum Contract>>, ed. Version 1.1, time up press, 2012.